كيف قرأ الحاج صالح نصوص المتقدمين؟
نحو بناء منهج لقراءة النصوص

أ. محمد عثماني
جامعة بومرداس-الجزائر-

المقدمة:

يحاول هذا المقال الكشف عن منهج قراءة النصوص عند البروفسور **عبد الرحمن الحاج صالح** رحمه الله، متتبعا الطريقة العلمية التي اقترحها في مختلف مؤلفاته، ومحاولا بيان الخلفيات المؤسسة لها في اللسانيات الغربية والعربية، للوصول إلى بناء منهج علمي صحيح الأدوات والوسائل غايته الكشف عن المعاني المقصودة عند أصحاب النصوص، مع إعطاء أمثلة عليها لبيان مدى إجرائيتها.

إنّ هذا المقال الغاية منه الكشف التام للأصول المنهجية التي اعتمدها **الحاج صالح** رحمه الله في قراءة نصوص المتقدمين من النحويين واللغويين، نحاول من خلال هذا الكشف الدعوة إلى تبني هذه المنهجية العلمية في مختلف القراءات التي تحاول أن تصف نفسها بالعلمية والموضوعية في عملية القراءة والتحليل لمختلف النصوص.

وسنسير في هذا المقال على وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: التأصيل لمنهج قراءة نصوص المتقدمين عند الحاج صالح.

المبحث الثاني: الخلفية اللسانية لمنهج (المقارنة القياسية الدلالية).

المبحث الثالث: اختبار مدى إجرائية منهج المقارنة القياسية الدلالية.

المبحث الأول: التأصيل لمنهج قراءة نصوص المتقدمين عند الحاج صالح[1]

نريد في هذا المبحث تأصيل منهج قراءة نصوص المتقدمين من كلام **الحاج صالح** (رحمه الله)، ولنا فيه جهتان:

الجهة الأولى: بيان الأطر العامة لمنهج القراءة.

حيث نجد أنّ **الحاج صالح** (رحمه الله) يقدّم أطرا تحكم عملية القراءة الصحيحة لنصوص المتقدمين وإدراك قصدهم، وهي:

«1 - ضرورة تقديم النص الأصلي لقول قائل على شرحه في محاولة فهمه ومعنى ذلك أنّه لا بدّ من أن يبدأ بالنص الأصلي قبل النظر في شروحه والامتناع من الاكتفاء في فهم هذا القول بما جاء بعده من شروح الشارحين ومن ثم فلا بدّ من ألا يقتصر الباحث على تأويل المتأخر لأقوال المتقدم دون الرجوع إلى صاحب الأقوال نفسه وما قاله عنها أصحابه الذين تتلمذوا عليه مباشرة. وهذا قد يخص أكثر تحديد المصطلحات التي استعملها صاحب النص.

2 - التمسك بمبدأ التصفح الكامل للنص الواحد أو لعدّة نصوص ليتمكن الباحث من إدراك المقصود الحقيقي في استعمال صاحب النص لألفاظ خاصة أو للتعليق أو للحكم على قول من أقواله. ولا يكتفى في ذلك بالرجوع إلى بعض ما يوجد في نصوصه وترك البعض الآخر وقد يكون مهما.

3 - الاعتماد بعد هذا التصفح الكامل للنص على طريقة تحليلية استنباطية ترمي إلى استخراج لا المعاني الوضعية لألفاظ النص بل المعنى المقصود من كل لفظة في كل النص إن كان المقصود واحدا أو في مواضع مختلفة منه إن تعددت المعاني المقصودة من الكلمة الواحدة. وهذا لا يبيّنه بكيفية دقيقة إلا مجموع السياقات التي ترد فيها الكلمة. والطريقة التي استخدمناها لهذا الغرض سميناها بالمقارنة القياسية الدلالية.

1- انظر: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، **عبد الرحمن الحاج صالح**، موفم للنشر-الجزائر-: 2007م، ص19-10. --مقال: تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، **عبد الرحمن الحاج صالح**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد الرابع: ديسمبر2006. ص29-15.

فبعد إجراء هذه العمليات الاستنباطية على النص، يمكن للباحث أن يبحث عما قاله الآخرون من العلماء القدامى أصحاب الشروح أو من الذين حاولوا تحديد معاني المصطلحات التي وردت في التراث. والسبب في ذلك هو التفادي من الانطلاق بفكرة مسبّقة قبل الخوض في البحث إذ لا بدّ من النظر المباشر في المعطيات التي هي النصوص الأصلية

4 - الاعتداد الجدّي المستمر بعامل الزمان في تحول رؤية العلماء وتصوراتهم ومفاهيمهم وما يحصل بالتالي لمصطلحاتهم –حتى في النحو واللغة- من تحول معانيها»[1].

الجهة الثانية: بيان منهج القراءة على وجه الإجمال.

نجد أنّ **الحاج صالح** (رحمه الله) يشرع في بيان منهج القراءة الذي يقترحه للكشف عن قصود المتقدمين في نصوصهم على وجه الإجمال، ويقترح تسمية له هي: طريقة المقارنة القياسية الدلالية.

يقول: «إنّ البحث في المعاني التي يقصدها مؤلف في نص أو في كتاب لا يمكن، في نظرنا، أن يكتفي بها الباحث بما له من حاسة لغوية أي بما يعرفه جيدا من لغته أو أن يكتفي بما تمدّه المعاجم إذ العثور على كل المعاني التي يمكن أن يقصدها المستخدمون للغة هو من المستحيل، هذا في زمان معين أمّا إذا مرّ على اللغة برهة من الزمان فيحتاج الباحث أن يتتبع تحوّل الكلم التي تهمه من حيث معناها في النصوص نفسها.

فنحن مضطرون إذن أن نعود إلى النصوص ولا بد من منهج للتحليل نسير عليه بطمأنينة. والذي نعرضه هنا على القراء الكرام هو نوع من الطرائق التحليلية الدلالية الغاية منها (هو الكشف عن المعاني التي قصدها المؤلف

1- يُنظر: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، **عبد الرحمن الحاج صالح**، موفم للنشر-الجزائر-: 2007م، ص19-10/ مقال: تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، **عبد الرحمن الحاج صالح**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد الرابع: ديسمبر2006، ص29-15

بالفعل في استعماله لعبارات معينة في نص معين وتحديدها تحديدا دقيقا حتى لا تلتبس بغيرها)»[1].

ثم يبين (رحمه الله) أنّ هذا المنهج يجمع بين خاصيتين متلازمتين، هما:

الأولى: «تشخيصية المعاني أي استكشافية للمعنى المقصود في نص معين»[2]. فهي على هذا تتميز بصفة الاستكشاف، أي استكشاف المعاني المقصودة من النص المراد الكشف عن معانيه.

الثانية: «برهانية: الغاية منها حينذاك أن يُستدل بها على صحة ما يُذهب إليه من الافتراضات حول المعنى المقصود، ويمكن أن يكون الأمر كذلك للدقة المنطقية التي تتصف بها بعض العمليات الاستكشافية.»[3]. إذن هذا المنهج الذي يقترحه **الحاج صالح** (رحمه الله) يتميز بميزة أخرى مهمة جدا هي ميزة البرهانية، إذ له قوة الحجة فيما يكشف عنه من المعاني المقصودة لصاحب النص المقروء، فبه تفاضل قراءة قراءة.

ثم ينبري (رحمه الله) يبيّن الأسس التي انبنى عليها هذا المنهج:

1 - أنّ هذا المنهج قد بني «على مفهوم الاستغراق (Distribution) كما فهمه علماء اللسانيات الحديثة ويسميه النحاة العرب قديما بـ (قسمة الموقع) أو المواقع (شرح الرماني للكتاب) وهو عند العرب أوضح وأبين لأن المفهوم النظري المحدث يعني به المحدثون استفراغ جميع ما يمكن أن يحيط بوحدة لغوية في الخطاب أو كل ما تحتمله من سياق لفظي ذي دلالة.»[4]. ولنا عودة إلى هذا الأساس في المبحث الثاني إن شاء الله.

2 - ينبه **الحاج صالح** (رحمه الله) إلى أمر مهم جدا وهو عدم اعتماده اعتمادا كليا على نظرية الدلالة الاستغراقية يقول: «فإن كنا نعتمد على (قسنة المواقع) لاستخراج المقصود الدلالي فإن ذلك لا يعني أننا نعتمد على

1- المرجع السابق، ص16-17.

2- المرجع نفسه، ص17.

3- المرجع نفسه، ص17.

4- المرجع نفسه، ص17.

نظرية الدلالة الاستغراقية Distribution Semantics لأننا مقتنعون أن المعنى المقصود من كلمة معينة لا يمكن أن يُحدد بما تختص به من خواص استغراقية (أو موقعية) الفئة التي تنتمي إليها هذه الخواص. لسبب بسيط وهو عدم وجود توازٍ تام بين التصاريف المختلفة للدال الواحد ومدلول هذا الدال. أما قول اللسانيين: «كل فرق يحصل بين تركيبين فله ما يناسبه من فرق في المدلول». فهذا صحيح إذا كنا نعني بذلك أنّ هناك تناسبا، مبدئيا، بين تصرّف الدال والمدلول يتصرف أغراض المتكلم. غير أننا نريد بطريقتنا شيئا آخر وهو الكشف لا عن الأغراض الذاتية البلاغية التي يريد المتكلم والكاتب تحصيلها في خطابه بل المعنى الموضوعي (غير الذاتي) الذي هو مراد المتكلم عند استعماله لمفردة معينة. وعلى هذا فالذي نريد أن نستغله بالتمام هو ما يحصل من التناسب بين تغيّر السياقات التي تحيط بمفردة لغوية معينة من جهة(ما تحتمله من المواقع) ومن جهة أخرى تغيّر مدلول هذه المفردة.»[1].

3 - الاعتماد على طرق الأداء البياني التي عرفها العرب قديما ووظفوها في عملية اكتشاف المعاني من مختلف النصوص، يقول: «ومع ذلك فإننا سنستعين كثيرا في هذا بطرق الأداء البياني المختلفة المعروفة عند العرب بل وسنتحصل بذلك على معلومات ذات القيمة الكبيرة فيما يخص اكتشاف المعاني المقصودة.»[2]. ولنا عودة لهذه الطرق لاحقا إن شاء الله.

المبحث الثاني: الخلفية اللسانية لمنهج (المقارنة القياسية الدلالية).

لقد اعتمد **الحاج صالح** (رحمه الله) على منهجية واضحة المعالم استلهمها مما هو سائد في زمنه من منظورات لسانية تحاول الوصول إلى المعنى بإيجاد وسائل علمية منطقية صحيحة، ووضعت لذلك علما مفردا هو (علم الدلالة)، وهو علم يحاول مقاربة المعنى من وجة نظر بنوية خالصة

1- المرجع السابق، ص18-17.

2- المرجع نفسه، ص18.

تتبنى مبدأ المحايثة. ونحن لبيان الخلفية النظرية لما قدمه **الحاج صالح** (رحمه الله) نقوم بتتبع أهم المفاهيم الإجرائية التي جاء بها علم الدلالة البنوي:

أوّلا: مبدأ المحايثة Immanence:

نجد أنّ **الحاج صالح** رحمه الله يعتمد على هذا المبدأ اعتمادا كليا، ويظهر ذلك في دعوته إلى إقصاء كل شيء خارج النص، وعدم النظر إلا في النص المراد قراءته. وهذا المبدأ يعدّ مفهوما «من المفاهيم التي أشاعتها البنوية في بداية الستينات، ليصبح بعد ذلك مفهوما مركزيا استنادا إليه يفهم النص وتنجز قراءته، وأصبح (التحليل المحايث) هو كلمة السر التي يتداولها البنويون كبضاعة مهربة تشفي من كل داء، فـ(التحليل المحايث) هو وحده الذي يجيب عن كل الأسئلة ودرك كل المعاني»[1]. هذا عن أهمية هذا المبدأ / المفهوم في التحليل الذي يتوخى الكشف عن قصد صاحب النص.

أمّا عن المقصود بـ(التحليل المحايث) فهو «أنّ النص لا ينظر إليه إلا في ذاته مفصولا عن شيء يوجد خارجه. والمحايثة بهذا المعنى هي عزل النص والتخلص من كل السياقات المحيطة به. فالمعنى ينتجه نص مستقل بذاته ويمتلك دلالاته في انفصال عن أي شيء آخر»[2].

وهذا هو ذاته ما دعا إليه **الحاج صالح** (رحمه الله) في قراءته لنصوص المتقدمين، فلا يعتبر إلا بما قاله النص لا غير. ووجب التنبيه هنا إلى أمر في غاية الأهمية، وهو ضرورة التفريق بين مبدأ المحايثة باعتباره منهجا لسانيا لدراسة اللغة، وبين المحايثة باعتبارها مبدأً لدراسة المعنى أو الدلالة في نص ما. هذا لئلا يقع الخلط بين الأمرين.

ثانيا: مفهوم الاستغراق (Distribution):

«وهو استفراغ جميع القرائن وجميع السياقات التي تظهر فيها الوحدة

1- معجم السيميائيات، سعيد بنكراد، الموقع الرسمي.

2- المرجع السابق.

اللغوية (أو المجموعة الكاملة من القرائن المستفرغة بالنسبة للعنصر اللغوي الواحد)»[1].

- التحليل الاستغراقي للخطاب: يتصف المذهب **الاستغراقي الأمريكي Distributionalism** بامتناعه من النظر في كل ما هو خارج عن اللفظ المسموع، أي ما لا تدركه حاسة السمع، إذ يعتقد أصحابه أنّ الوصف للغة هو لواقع الألفاظ في الكلام، وبالتالي فهو دراسة لكل ما تحمله العناصر اللغوية من القرائن يمينا وشمالا، أو كل ما يمكن أن تقترن به على مدرج الكلام وذلك مثل: أعطى الرجل الولد تفاحة. أعطى زيد القطّ اللبن. أعلم الرجل الولد الخبر. فالظاهر أنّ مفردة (الرجل) و(زيد) من جهة و (أعطى) و(أعلم) من جهة أخرى يندرج كل منهما في فئة واحدة من أجل تكافؤ الموقع. فهذا قريب جدا من التحليل العربي إذ يستنبط النحاة الأحكام من مجرد وقوع العناصر في مواضع معينة وامتناعها من الوقوع في غيرها.

وقد اعتمد **الحاج صالح** رحمه الله على هذه الطريقة في التحليل للنصوص، وهي «استفراغ جميع ما يمكن أن يحيط بوحدة لغوية في الخطاب أو كل ما تحتمله من سياق لفظي ذي دلالة»[2].

ثالثا: ضرورة التمييز بين العلاقات الدلالية بين المعاني في منطق اللغة الطبيعي، وهذه العلاقات هي:[3]

1 - علاقة المطابقة أو الترادف (Synonym):

2 - علاقة التضادّ (Antonym):

3 - علاقة الاشتمال أو الاندراج (Hyponym):

1- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، **الحاج صالح**، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دط: 2007. ج1ص334.

2- السماع اللغوي العلمي عند العرب، **الحاج صالح**، ص18.

3- اعتمدنا هنا ترجمة **الحاج صالح** (رحمه الله) لهذه العلاقات، انظر:السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، **الحاج صالح**، ص18. ومقال: تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، **عبد الرحمن الحاج صالح**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ص28.

4 - أفراد الجنس (Co-hyponyms):

وسنورد هذه العلاقات كما تقدمها كتب علم الدلالة البنوي محاولين بيان حقيقتها المفهومية والإجرائية مع التركيز على توظيف **الحاج صالح** (رحمه الله) لها:

1 - علاقة المطابقة أو الترادف:[1]

يعطي **الحاج صالح** تعريفا لهذه العلاقة فيقول: «نقول عن س وص أنّهما مترادفان إذا كان وإذا كان فقط يظهران في نفس الموقع في داخل خطابين متطابقين أو متشابهين ويكون تساوي مدلولهما قد ثبت، من جهة أخرى، على أساس تساوٍ سياقي أو مرجعي أوسع»[2]. هذا في بيان ماهية العلاقة بين الألفاظ المترادفة أو المتطابقة، أمّا عن طريقة اكتشاف التطابق بين اللفظين المترادفين فلها خاصيتان، هما:

الأولى: خاصية الكشف عن المعاني:

يقول **الحاج صالح** في هذا المعنى: «اكتشاف المعنى المقصود هو الإحصاء في النص الواحد لكل العبارات أو القطع من الخطاب التي لها نفس المدلول وتكون فيها مفردة نسميها م0 (وهي التي نبحث عن معناها) تتعاقب مع عدة مفردات أخرى (كأن تقوم مقامها في تراكيب أخرى) م1، م2، .....مع. فإذا كان من بين هذه المفردات مفردة يكون لها معنى قد يتفق بأحد معاني المفردة التي تحملها م0 ونسميه س فيمكن أن نفترض أن هذا المعنى هو الذي قصده المتكلم في استعماله ل م0 في هذه السياقات.»[3].

الثانية: خاصية البرهنة على صحة التطابق:

يقدم **الحاج صالح** رحمه الله الخاصية الثانية التي تتميزبها هذه الطريقة، وهي الخاصية البرهانية. يقول: «وللتثبت من ذلك فعلينا أن نبرهن على أن

1- يُنظر: علم الدلالة: إطار جديد، ف.ر.بالمر، تر: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، دط: 1999. ص100-92.

2- السماع اللغوي العلمي عند العرب، **الحاج صالح**، ص18.

3- السماع اللغوي العلمي عند العرب، **الحاج صالح**، ص18.

جميع العبارات: ع0، ع1 ... عع. ونسميها: «سياقات مكتنفة» هي متساوية في المعنى ويرجع ذلك إلى التبيين بأن كل هذه السياقات لها نفس المرجع وأنها تنتمي إلى مجموعة واحدة من السياقات. وهو ما نسميه بالسياق المرجعي.»[1].

2 - علاقات التضاد[2]:

يرى **الحاج صالح** رحمه الله أنّه يمكن الاستعانة في الكشف عن علاقة التضاد بالمنهج نفسه المستعمل في الكشف عن علاقة المطابقة. يقول: «أما اكتشافنا للمفردات المتضادة والأجناس وما تحتها فيمكن لذلك أن نلجأ إلى نفس الموازنة بين العبارات (كما يقول علماؤنا القدامى: حمل شيء على شيء وهو ما سمي في الرياضيات الحديثة بالـ **Bijection**. ومثل ذلك م1 و م2 فإذا كانا متضادّين في المعنى فلا يحقق ذلك إلا إذا وفقط إذا كان يظهران في عبارتين متكافئتين من حيث السياق ولا يختلفان إلا بوجود النفي في أحدهما»[3]. فتظهر العلاقة بين العبارتين المتضادتين بظهور علامة النفي في الثانية فقط، أمّا العبارتان فهما هما.

3 - علاقة الاشتمال والاندراج[4]، وعلاقة أفراد الجنس:

يرى **الحاج صالح** رحمه الله أنّه يمكن الاستعانة في الكشف عن علاقة التضاد بالمنهج نفسه المستعمل في الكشف عن علاقة المطابقة والتضاد. يقول: « أما اكتشافنا للمفردات المتضادة والأجناس وما تحتها فيمكن لذلك أن نلجأ إلى نفس الموازنة بين العبارات (كما يقول علماؤنا القدامى: حمل شيء على شيء وهو ما سمي في الرياضيات الحديثة بالـ **Bijection**. ومثل ذلك م1 و م2»[5]. فعلى هذا فإذا كان أحدهما مندرجا في الآخر فلا يتحقق ذلك إلا إذا وفقط كان يظهران في نفس الموضع، مثاله الأسماء، فلا يمكن أن يظهر عنصر

1- المرجع نفسه، ص19.

2- يُنظر: علم الدلالة: إطار جديد، ف.ر.بالمر. ص125-122.

3- المرجع نفسه، ص19.

4- يُنظر: علم الدلالة: إطار جديد، ف.ر.بالمر. ص121-118.

5- المرجع نفسه، ص19.

في موضع الأسماء إلا عُدّ اسما وهكذا الفعل والحرف، فبهذا نعرف أنّ هذا اللفظ يندرج في علاقة اندراج مع ما فوقه. وبهذا تتحدد علاقة أفراد الجنس فيما بينها. وبه نكشف عن اندراج العناصر تحت الجنس.

المبحث الثالث: اختبار مدى إجرائية منهج المقارنة القياسية الدلالية.

سنضع هنا مجموعة من الأمثلة تبين إجرائية هذا المنهج الذي اقترحه **الحاج صالح** (رحمه الله) لقراءة نصوص المتقدمين، وهي أمثلة مستلة من أعماله المختلفة:

أولا: تحديد مفهوم الفصاحة عند سيبويه:

أوّل من نجده يستعمل هذه الكلمة باعتبارها مصطلحا علميا له دلالته التقنية هو **سيبويه** في كتابه الذي يعد أوّل مدونة نحوية تصلنا من ذلك الزمن الغابر غير أنّه لا يحدّها بحد ولا يعطيها تعريفا يميز به مقصوده منها في استعماله إياها، وللوصول إلى المفهوم الذي يقصده باستعمال هذا المصطلح لا بدّ من تتبع مختلف السياقات والمواضع التي وردت فيها الكلمة في كتابه بالتحديد.

نجد أنّ **سيبويه** يستعمل هذه المصطلح في كتابه بكثرة في وصف المتكلم باللغة لا اللغة في حد ذاتها ومن ذلك هذه المواضع التي وردت فيها بهذا المعنى[1]:

نظائر من النصوص التي رودت فيها كلمة (فصحاء العرب):

سمعنا	العرب الفصحاء	يقولون: انطلقت الصيف.	1 /111
سمعنا	فصحاء العرب	يقولون في بيت امرئ القيس...	3 / 503
	وقد فتح قوم فصحاء	فقالوا	4/ 155
سمعنا	فصحاء العرب	أنشدوا	3/ 505

1- المرجع السابق، ص58-31.

ففي هذه النصوص المنقولة من كتاب **سيبويه** يبدو لنا جليا التناظر بين العبارات التي تحمل المادة المراد كشف مدلولها وهي (ف.ص.ح) فعبارة (فصحاء العرب) لها سياق مرجعي واحد هو سماع **سيبويه** ومن قبله ومن معه عنهم، هذا من جهة. أمّا الجهة الأخرى فيتضح لنا أنّ **سيبويه** يستعمل عبارة أخرى للدلالة على هؤلاء الفصحاء هي (من تُرضى عربيّته) أو (الموثوق به أو بهم أو بعربيتهم)، كما هو مبيّن في الجدول الآتي:

- سمعنا	ممّن	تُرضى عربيّته	(2/160)
- وقال	قوم	تُرضى عربيّتهم	(2/269)
- وقد قال	قوم من العرب	تُرضى عربيّتهم	(1/193)
- ويقوله أيضا	قوم من قيس وأسد ممّن	تُرضى عربيّتهم	(2/262)
- في لغة	من	تُرضى عربيّته	(2/204)
- سمعنا	العرب	الموثوق بهم	(1/198)
- أنّ ناسا	من العرب	يوثق بعربيّته	(1/63)
- أنّا سمعنا	مَن	يوثق بعربيّته	(1/77)
- سمعناه	ممّن	يوثق بعربيّته	(1/36)
- سمعناه	من بعض العرب	الموثوق بهم	(1/161)
- وقال ناس		يوثق بعربيّتهم	(4/264)
- وزعم أبو الخطاب أنه سمع	من العرب	من يوثق به	(2/48)

فيمكن أن نستنتج من التقابل الموجود بين الجدولين الأوّل والثاني ما يلي:

1 - أنّ تكافؤ المواضع الدلالية للألفاظ يلزم منه التكافؤ في المقاصد منها عند مستعملها. وعلى هذا فـ**سيبويه** يقصد بـ (فصحاء العرب) الوادرة في الجدول الأوّل ما يقصده بـ (من تُرضى عربيّتهم، والعرب الموثوق بهم أو عربيّتهم).

2 - أنّ المقصود بـ (العرب الفصحاء)، و(من تُرضى عربيّتهم)، و(العرب الموثوق بعربيّتهم) هو الذين بقيت لغتهم سليمة في جميع مستوياتها سليقة (نشأة لا تعلّما)، وعلى هذا الأساس عرّف المبرّد (وهو الذي أدرك مقاصد

سيبويه وشيوخه وتلاميذه) الفصيح بقوله: «كلّ عربيّ لم تتغيّر لغته فصيح على مذهب قومه»[1]. فالمقصود بـ(الفصاحة) عند اللغويين والنحويين في زمن **سيبويه** هو صفة للناطقين بالعربيّة (ليس صفة لما ينطقون به)، وذلك باستيفاء:

أ- السلامة اللغوية: وهو عدم الخطأ اللغوي لا غير في جميع مستويات اللغة.

ب- الاستعمال الكثير المعروف من كلام الفصحاء، فيمكن أن يحصل التفاهم التام بين جميع الناطقين باللغة.

ج- كونه اكتسب اللغة سليقة لا تعلّما، إذ المعتبر هنا هو النشأة اللغوية لا النسب اللغوي، فالنظرة نظرة لغوية لا عرقيّة.

د- المقصود من الفصاحة هنا هي الفصاحة اللغويّة كما مرّ تقريره، وليس المقصود الفصاحة بالمفهوم البياني.

فالفصيح على هذا هو «إذن الناطق الذي اكتسب ملكته اللغوية في العربيّة الفصيحة (لغة القرآن) بالسليقة أي في أثناء نشأته بدون تلقين وفي بيئة من السليقيين الناطقين بتلك اللغة فكذلك هو الأمر تماما في زماننا بالنسبة لأي لغة وأي لهجة، وهذا ما يقرّه علماء اللسانيات. وليس في معنى الفصاحة عند **سيبويه** أكثر ممّا يعنيه علماء اللسان في زماننا ولم يقصد **سيبويه** من كلمة الفصاحة معنى الخلوص من العناصر اللهجية أبدًا كما يدّعيه بعضهم»[2].

ثانيا: تحديد مفهوم الموضع في التراكيب:

المثال الثاني الذي نضعه هنا ليتبين لنا الطابع الإجرائي للمنهج المقارنة القياسية الدلالية، وهو كيفية تحديد **الحاج صالح** (رحمه الله) لمفهوم مهم من مفاهيم النحو العربي عند **سيبويه** وغيره هو مفهوم (الموضع):

1-الفاضل، المبرد، تحق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ط2: 1995، ص113.

2- السماع اللغوي العلمي، **الحاج صالح**، ص41-40.

جاء في كتاب **سيبويه** : «ويبين لك أنّها ليست بأسماء لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنّك لو قلت: إن يضرب يأتينا لم يكن كلاما»[1]. ويقول المبرد في هذا المعنى: «فمن ذلك الأسماء كم وأين وكيف وما ومتى وهذا وهؤلاء وجميع المبهمة ومنها الذي والتي ومنها حيث، واعلم أنّ الدليل على أنّ ما ذكرناه أسماء وقوعها في مواضع الأسماء وتأديتها ما تؤديه سائر الأسماء»[2]. وجاء في الكتاب: «لو كان صفة لم يجز أن يدخل عليها اللام لأنّك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة»[3]. وأيضا: «وليس (المفعول له) في موضع ابتداء ولا موضعا يبنى على المبتدأ»[4]. و«لكنّه موضع لا تدخله الألف واللام»[5]. ويقول **سيبويه** أيضا: «أمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك»[6].

وهذه النقول من كلام **سيبويه** والمبرد تعطي للموضع خاصيتين معينتين ابتداء، هما[7]:

- أنّ للوحدات اللغوية مواضع خاصة في تركيب الكلام فإذا وضعت في غير موضعها فإما أن يقبح ذلك في غير الشعر وإما أن يكون لحنا لم تتكلم به العرب.

- أنّ الموضع تعرف به أجناس هذه الوحدات، فكل وحدة تستطيع أن تدخل في موضع الأسماء أو موضع الأفعال أو موضع حروف المعاني، فمعنى ذلك أنّها تندرج تحت أحد هذه الأجناس ويكون مجراها وحكمها مثل مجراها وحكمها.

1- الكتاب، **سيبويه**، ج1ص3.

2- المقتضب، المبرد، تحق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، دتا: 1385هـ-1388هـ. ج3ص172.

3- الكتاب، **سيبويه**، ج1ص375.

4- المصدر نفسه، ج1ص186.

5- الكتاب، **سيبويه**، ج1، ص224.

6- المصدر نفسه، ج1ص8.

7- يُنظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، **الحاج صالح**، ج2ص10.

يقول المبرد: «أمّا (منْ) فتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك... وموقعها في الكلام في ثلاثة مواضع: تكون خبرا معرفة إذا وصلت، ونكرة إذا أنكرت، وتكون استفهاما وجزاء»[1]. فهنا نجد أنّ الاسم وهو (من) وضع موضع الحرف في الاستفهام والجزاء ومع ذلك فلم يعرب إعرابه، إذ ليس من الضروري أنه إذا وضع الشيء موضع الشيء أن يماثله في كل شيء. يقول **سيبويه**: «وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه وذلك قولك: (مررت برجل يقول ذاك)، فـ(يقول) في موضع (قائل) وليس إعرابه كإعرابه»[2].

فعلى هذا فالموضع شيء وما يدخل في حيزه شيء آخر، ومن ثمّ فـ(الموضع) هو «موقع تقديري واعتباري أي مجرد تقتضيه بنية الجملة في مستوى التركيب وقد يكون خاليا فلا يظهر له أثر في اللفظ المسموع»[3].

ثالثا: تحديد مفهوم (لغة):

نحاول أن نبين هنا كيف وظف **الحاج صالح** (رحمه الله) منهج المقارنة القياسية الدلالية لتحديد مفهوم (لغة) عند **سيبويه** ومن معه.

قد وجدنا مصطلح (لغة) في كتب النحويين واللغويين في مواضع كثيرة منها: «والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب»[4]، «لغة كثيرة في العرب جيدة»[5]، «لغة الحجاز»[6]، «الهمزة إذا كانت مبتدأة فمحققة في كل لغة»[7]، «وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز (كسر حرف المضارعة مثل تِعلم)»[8]. «وهذه قليلة وأجود اللغتين وأكثرهما أن تلحق حرف المد في

1- المقتضب، المبرد، ج3ص172

2- الكتاب، **سيبويه**، ج1ص280.

3- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، **الحاج صالح**، ج2ص13.

4-الكتاب، **سيبويه**، 1/110.

5- المصدر نفسه، 2/314.

6- المصدر نفسه، 1/28.

7- المصدر نفسه، 2/165.

8- المصدر نفسه، 2/256.

الكاف»[1]. «وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقبلها (تاء فعلت وافتعل إلى طاء)»[2]. «ونظير هيهات وهيهاة في اختلاف اللغتين قول العرب: استأصل الله عرقاتهم، واستأصل الله عرقاتهم»[3]. «وفي (علِم) (علْم) وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من تميم»[4]، «هذه أفعيْ...حدّثنا الخليل وأبو الخطاب أنّها لغة لفزارة وناس من تميم»[5]، «وقد يقول بعض العرب: ارْمْ وارْمْ واخْشْ حدّثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس وهذه اللغة أقلّ اللغتين»[6]، «وزعم أبو الخطاب أنّ ناسا من العرب يقولون: ادعِه من دعوت يكسرون العين ... وهذه لغة رديئة»[7]. «واعلم أنّ قوما من ربيعة يقولون: منهم ... وهي لغة رديئة»[8]. «وقد يجيء فعلتُ وأفعلتُ المعنى فيهما واحد إلا أنّ اللغتين اختلفتا»[9].

فما المقصود بمصطلح (لغة) في هذه المواضع .؟. يقول **الحاج صالح** (رحمه الله) –معلقا على هذه المواضع من كتاب **سيبويه**-: «إذا نظرنا في هذه الأمثلة المتنوعة للفظة (لغة) وأمعنا النظر في السياقات المختلفة التي وردت فيها رأينا أنّ **سيبويه** يطاق لفظة (لغة) في جميع هذه النصوص على: كيفية خاصة في استعمال العرب أو جماعة منهم لعنصر خاص من عناصر العربية: النطق بصوت معيّن أو استعمال لصيغة كلمة معيّنة أو لتركيب معيّن...ففي جميع هذه النصوص المقصود من كلمة (لغة) هو طريقة استعمال جميع العرب أو أكثرهم أو الكثير منهم أو أفراد قلائل منهم لوحدة من وحدات العربية على اختلاف مستوياتها»[10].

1- الكتاب، **سيبويه**، 2/296.
2- المصدر نفسه، 2/423.
3- المصدر نفسه، 2/48.
4- المصدر نفسه، 2/258.
5- المصدر نفسه، 2/287.
6- المصدر نفسه، 1/287.
7-المصدر نفسه، 1/278.
8-المصدر نفسه، 1/278.
9-المصدر نفسه، 2/236.
10-السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص154.

ثمّ إنّ هذه التأدية للوحدة اللغوية المعيّنة قد تكون لهجيّة (خاصّة بإقليم معيّن) وغير لهجيّة (غير خاصّة بإقليم معيّن)، فهي على هذا قد ينطق بها إقليم معيّن من الأقاليم العربيّة أو ينطق بها الكثير منهم أو القليل أو تنطق بها قبيلة معيّنة من قبائلهم أو أكثر من قبيلة. لهذا السبب نجد أنّ العلماء المتقدمين لا ينسبون لغة من لغات العرب إلى أهلها لوجودها في أكثر من قبيلة من قبائلهم، أمّا إذا كانت هذه اللغة مما انفردت بها قبيلة فإنّهم ينسبونها غالبا[1].

خاتمة:

قد تبيّن لنا مما سبق أنّ **الحاج صالح** (رحمه الله) قد اعتمد منهجا للقراءة يمتاز بالعلمية والموضوعية قصد الوصول إلى الكشف المعاني التي قصدها أصحاب النصوص، فهو منهج قرائي يمكن أن يوظفه أي قارئ للنصوص مهما كان نوع النصوص، سماه بـ(المقارن القياسية الدلالية). وتبيّنت لنا كذلك الخلفية اللسانية والدلالية التي انطلق منها **الحاج صالح** (رحمه الله) يضع هذا المنهج، فرأينا أنّه اعتمد على (مبدأ المحايثة) كأصل يعول عليه في عملية القراءة، ومفهوم الاستغراق كأداة منهجية يمارس على أصولها الكشف عن قصود أصحاب النصوص. ثمّ كشفنا على إجرائية هذا المنهج عن طريق إيراد أمثلة من كلام **الحاج صالح** (رحمه الله) مشى في الكشف عن المفاهيم فيها على هذا المنهج. ونرجو في الأخير أن نكون قد وفقنا فيما رُمْنا بيانَه.

1-انظر: المرجع نفسه، ص155.

المصادر والمراجع:

1 - السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، **عبد الرحمن الحاج صالح**، موفم للنشر-الجزائر-: 2007م.

2 - بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، **الحاج صالح**، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دط: 2007.

3 - المقتضب، المبرد، تحق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، دتا: 1385هـ1388-هـ.

4 - الفاضل، المبرد، تحق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ط2: 1995.

5 - الكتاب، **سيبويه**، طبعة بولاق، دط: 1314هـ1316-هـ.

6 - علم الدلالة: إطار جديد، ف.ر.بالمر، تر: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، دط: 1999.

7 - تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، **عبد الرحمن الحاج صالح**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد الرابع: ديسمبر2006.

8-La sémantique, Christian Touratier, 2édition, Armand Colin, paris, 2010